الصباح الاقتصادية
12
العدد 2519 - السنة التاسعة
الإثنين 13 شوال 1437 - الموافق 18 يوليو 2016
Monday 18 July 2016 - No.2519 - 9th Year

وسط ترقب المتعاملين للمحفزات الإيجابية

مؤشرات البورصة تغلق على تباين بأولى جلسات الأسبوع

البورصة تشهد تباين مؤشراتها

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعاملات أمس الاحد على تباين للمؤشرات الرئيسية الثلاثة وسط ترقب المتعاملين لأي محفزات ايجابية لاسيما نتائج الشركات عن النصف الأول من العام الحالي.

وشهدت الساعة الاولى من عمر الجلسة ارتفاع المؤشرات الرئيسية الثلاثة وبقيمة تداول تخطت المليون دينار ولوحظ في بداية التداول أن سهم (الوطني) كان من ضمن الاسهم الاكثر ارتفاعا بسعر 58ر0 دينار.

وزادت المضاربات على الأسهم الصغيرة في ظل منهجية الترقب التي يتبعها المتعاملون حتى تظهر المحفزات لاسيما اعلان البيانات المالية للشركات عن فترة الربع الثاني من العام الحالي وسط توقعات بان تسهل المصارف موجة الافصاحات.

وارتفع معدل القيمة المتداولة الى 9ر93 مليون دينار مقابل 7ر34 مليون دينار في جلسة الخميس الماضي فيما تراجع معدل الكميات المتداولة الى 58ر5 مليون سهم مقابل 71ر9 مليون سهم في الجلسة السابقة (الدولار الأمريكي يساوي 302ر0 دينار).

وانخفض مؤشر قطاع الاتصالات بواقع 2ر6 نقطة ليصل الى 601 نقطة ومؤشر قطاع التامين 2ر25 نقطة مسجلا 10135 نقطة بينما ارتفع مؤشر قطاع البنوك 1ر2 نقطة مسجلا 781 نقطة.

وشهد القطاع العقاري ارتفاعا بواقع 37ر0 نقطة ليظل عند مستوى 841 نقطة ومؤشر الخدمات المالية 44ر0 نقطة مسجلا 558 نقطة كما ارتفع مؤشر التكنولوجيا 77ر15 نقطة ليقفل عند 1008 نقطة.

وارتفع مؤشر السلع الاستهلاكية 5ر6 نقطة مسجلا 1182 نقطة ومؤشر قطاع النفط والغاز 2ر2 نقطة مسجلا نحو 777 نقطة بينما انخفض مؤشر المواد الاساسية 5ر12 نقطة ليصل الى مستوى 957 نقاط.

وحظيت اسهم (ايفا) و (زيما) و (وطني) و (هيتس تلكوم) و (بروجلف) في قائمة الاكثر تداولا في حين جاءت شركات (متحدة) و (الهلال) و (فلكس) و (اصول) و (المنتجعات) اكثر ارتفاعا فيما كانت الشركات (ك تلفزيوني) و (اسيكو) و (تحصيلات) و (كفيك) و(قابضة م ك) الاكثر انخفاضا.

وكان لافتا خلال الدقائق الأخيرة من عمر الجلسة الدخول على بعض الأسهم المنضوية تحت أسهم مجموعات في محاولة لتعديل مستوياتها السعرية كما كان الحال على كثير من الأسهم التي تراوحت أسعارها ما بين 50 و 100 فلس.

ومن المتوقع استقرار حركة تداولات السوق بسبب بعض الاعلانات المفاجئة وغير المتوقعة في هذه الفترة من العام التي تتسم بالركود.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أغلق تعاملات جلسة أمس منخفضا 15ر1 نقطة ليصل الى مستوى 5389 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 93ر9 مليون دينار تمت عبر 1741 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 58ر5 مليون سهم.

خلال النصف الأول من العام 2016

البنك الوطني يحقق 150.6 مليون دينار أرباحاً صافية

عصام الصقر

ناصر الساير

■ الصقر: البنك حظي بثقة عالية من مساهميه من خلال تغطية زيادة رأس المال ثلاثة اضعاف

■ الساير: أرباح النصف الأول تؤكد جدارة مركزه المالي وقوة ميزانيته وجودة أصوله في الداخل والخارج

■ ترتيب وقيادة الوطني لتمويل الوقود البيني تأكيد على دوره في دعم المشاريع التنموية المهمة للاقتصاد الوطني

حقق بنك الكويت الوطني150.6 مليون دينار كويتي (499.1مليون دولار امريكي) أرباحا صافية لفترة النصف الأول من العام 2016، مقارنة مع 163.4 مليون دينار كويتي (541.5 مليون دولار امريكي) في الفترة نفسها من العام 2015، والتي كانت تتضمن أرباحا استثنائية بلغت 22.5 مليون دينار كويتي(74.7 مليون دولار امريكي) ناجمة عن بيع حصة بنك الكويت الوطني في بنك قطر الدولي. وبعد استبعاد هذه الأرباح الاستثنائية، تكون أرباح بنك الكويت الوطني الصافية عن النصف الأول من العام الحالي قد نمت بواقع 6.9 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقد حقق البنك صافي ربح قد بلغ 71.7 مليون دينار كويتي (237.6 مليون دولار امريكي) في الربع الثاني من العام 2016 مقارنة مع 66.9 مليون دينار كويتي (221.6 مليون دولار امريكي) في الفترة نفسها من العام 2015 بزيادة قدرها 7.2% على اساس سنوي.

من جهة ثانية، نمت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني كما في نهاية 30 يونيو 2016 بواقع 4.9% على اساس سنوي، لتبلغ 24.1 مليار دينار كويتي (79.8 مليار دولار امريكي)،فيما ارتفعت إجمالي حقوق المساهمين بواقع 6.8% إلى 2.8 مليار دينار كويتي (9.4 مليار دولار امريكي)، كما نمت القروض والتسليفات الإجمالية كما في نهاية يونيو 2016 بواقع 7.8 % مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق لتبلغ 13.7 مليار دينار كويتي (45.4 مليار دولار امريكي)، فيما نمت ودائع العملاء بواقع 4.5 % إلى 12.6 مليار دينار كويتي (41.6 مليار دولار امريكي).

وقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية لبنك الكويت الوطني إلى 1.40 % كما في نهاية يونيو 2016، من 1.55% قبل عام. فيما ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 330 % خلال هذه الفترة من 277 % قبل عام.

إلى ذلك واصل بنك الكويت الوطني تعزيز المخصصات على مستوى المجموعة، ومعظمها من المخصصات الاحترازية العامة، وذلك في ظل التحديات التي قد يفرضها تراجع اسعار النفط وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية عالميا.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد الساير «إن مواصلة نمو أرباح بنك الكويت الوطني في النصف الأول من العام الحالي 2016 بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية من نتائج الفترة نفسها من العام الماضي، تأكيد جديد على جدارة و متانة المركز المالي من جهة ومن ناحية اخرى، على قوة ميزانية البنك وصواب رؤيته التشغيلية ونجاح تطبيق الاستراتيجية الموضوعة سابقا.

واشار الساير الى ان استمرارية تحسن جودة أصول البنك وتناميها، إلى جانب التمسك بالسياسات التشغيلية المتحفظة بمثلان سياج الأمان من تداعيات التطورات الإقليمية وانعكاسها على البيئة الاقتصادية في مختلف الأسواق التي يعمل فيها البنك.

واكد الساير ان نتائج بنك الكويت الوطني للنصف الأول تعكس النمو القوي في حجم الأعمال والنشاط التشغيلي الحقيقي ، مدللا على ذلك بارتفاع الإيرادات التشغيلية الصافية بواقع 4.9% على أساس سنوي بعد استبعاد الأرباح الاستثنائية الناجمة عن بيع حصة البنك في بنك قطر الدوليلتبلغ 362.1مليون دينار كويتي (1.2 مليار دولار امريكي)، وهو ما يؤكد الدور الريادي للبنك في كافة الأسواق التي يعمل فيها وقدرته على الاستفادة من فرص النمو المحلية والإقليمية والعالمية .

واضاف الساير ان البنك الوطني قد نجح في قيادة ترتيب الشريحة الأولى من مشروع الوقود البيني بقيمة 1.2 مليار دينار كويتي حيثبلغت حصة البنك فيها 400 مليون دينار كويتي. مضيفا أن اختيار بنك الكويت الوطني مجددا للقيادة الكونسورتيوم المصرفي لتمويل المشروع كان بمثابة تأكيد جديد على المكانة الرائدة والسمعة الممتازة التي يتمتع بها البنك بين كبرى المؤسسات والبنوك العالمية، وقدرته وخبرته الطويلة في ترتيب القروض والتمويلات الضخمة.

وشدد على أهمية هذا المشروع الذي يعتبر خطوة مهمة نحو تعزيز حضور الكويت على الساحة العالمية في مجال الطاقة، ويؤكد عزم الكويت على المضي قدما بخططها التنموية والتوسعية على الرغم من التداعيات التي ألقت بظلالها على خلفية تراجعات أسعار النفط وانكماش الاقتصادات العالمية وتضاؤل الفرص منخفضة المخاطر.

ومن جهته، اكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر أن البنك وبالرغم ما حققه من نجاحات متتالية في كل الظروف يمضي نحو التركيز على خطط تعزيز المتانة المالية للبنك اكثر، مشيرا الى ان نجاح اكتتاب زيادة راس المال بنسبة 6.5% وتغطية الزيادة بنحو ثلاثة اضعاف يعكس ثقة كبيرة بحاضر ومستقبل البنك ومدى القناعة بالاستثمار فيه .

وذكر الصقر أن زيادة رأسمال البنك بنسبة 6.5% تأتي ضمن إطار استراتيجي هادف نحو تدعيم قاعدة رأس المال وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن معيار كفاية رأس المال – بازل 3. مشددا على انها للحصافة وليست للحاجة وكذلك الاحتفاظ بمستويات رسملة كافية بما يفوق المتطلبات الرقابية، وذلك انطلاقا من اهمية البنك النظامية في الاقتصاد وحجمه كاكبر مؤسسة مصرفية في الكويت إلى جانب الدور الرئيسي الذي يلعبه في تمويل المشاريع التنموية الكبرى.

تجدر الإشارة الى ان معدل كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني وفق متطلبات بازل (3) قد بلغت 17.2% بنهاية يونيو 2016، متجاوزا بذلك الحد الأدنى للمستويات المطلوبة رقابيا.

واوضح ان مكانة الوطني ودوره التاريخي في قيادة تحالفات الصفقات المليارية الضخمة وتمويل المشاريع الاستراتيجية الكبرى يضعه في موقع متقدم دائما ليكون الشريك الأول لكبرى الشركات المحلية والإقليمية والشريك الرئيسي في خططها التوسعية.

واشار مجددا الى دور البنك الوطني في ترتيب تمويل مشروع الوقود البيني وتوفير التمويل اللازم لكبريات المؤسسات والشركات والذي اثبت جدارته على مدى عقود طويلة، حيث قاد تمويل النهضة الاقتصادية الحديثة التي شهدتها الكويت منذ الاستقلال، مشيرا إلى ان المشاريع العمرانية والتنموية ومشاريع البنية التحتية تقف شاهدا على دور الوطني الذي تمكن من توفير التمويل اللازم في ظل أصعب الظروف، حيث تمتع بسيولة عالية وخبرات فائقة قادرة على تلبية كافة متطلبات القطاعين العام والخاص في تنفيذ تلك المشاريع التي سيكون لها انعكاس ايجابي كبير على مسيرة الاقتصاد الوطني.

اضافة الى ما سبق نوه الصقر الى ان البنك الوطني يواصل تنويع مصادر الدخل وتعزيز موقعه الريادي على المستويين المحلي والإقليمي من خلال تطوير الأعمال والخدمات المقدمة للعملاء . فعلى المستوى المحلي، حافظ بنك الكويت الوطني على حصصه السوقية المرتفعة محققا نموا في كافة مجالات الأعمال في الكويت، كما واصل قطف ثمار مساهمته في بنك بوبيان الإسلامي الذي يحقق نموا قويا في أدائه منذ استحواذ بنك الكويت الوطني على حصة 58.4% فيه خلال العام 2012 ، ليؤكد بما لا يدعوا مجالا للشك بان قرار الوطني كان صائبا كما قراراته الاستراتيجية في شان التوسعات او التخارجات التي ينفذها.

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فأكد الصقر أن فروع بنك الكويت الوطني الخارجية والشركات التابعة تواصل نموها القوي رغم الظروف والتحديات في العديد من الأسواق الإقليمية في ظل التحديات التي شهدتها أسواق المال العالمية ومواصلة تراجع اسعار النفط وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية، علما انه قد ساهمت الفروع الخارجية والشركات التابعة بنحو 30.4% من اجمالي أرباح المجموعة في النصف الأول.

وكشف الصقر أن بنك الكويت الوطني رغم تواجده وانتشاره الإقليمي المتميز وحضوره الراسخ في اسواق استراتيجية رائدة يواصل سعيه باتجاه تعزيز موقعه في الأسواق التي يعمل ويراقب فيها عن كثب الفرص الجديدة التي تعزز من مكانته كبنك .

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد اند بورز وفيتش، التي اجمعت على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم لعشر مرات متتالية.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

«كامكو»: أسعار النفط تراجعت 10 في المئة منذ بداية يوليو الجاري

شركة كامكو للاستثمار

قالت شركة كامكو للاستثمار إن أسعار النفط تراجعت نحو 10 في المئة منذ بداية الشهر الحالي بعد ارتفاعات حققتها خلال الشهرين الماضيين نتيجة تعطل الإنتاج لدى بعض المنتجين.

وأضافت الشركة في تقرير اقتصادي أن تأثير التعطل المستمر في الإنتاج النفطي في نيجيريا على أسعار النفط كان ضئيلا حيث قابله ارتفاع في المعروض النفطي من كندا نظرا لعودة المنتجين إلى العمل واستئناف عمليات الإنتاج بعد إنتهاء حرائق الغابات التي عرقلت الإنتاج لأكثر من شهرين.

وذكر ان المخاوف من حدوث تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي بسبب تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بنحو 5 في المئة خلال يوم واحد وسط مخاوف من أن خروج بريطانيا من الاتحاد يمكن أن يؤدي إلى ضغوط انكماشية في الاقتصاد الأوروبي من شأنها ان تؤثر بشكل كبير على الطلب في المنطقة.

وتطرق إلى تقرير (أوبك) الأخير بشأن توقعاتها الأولية بشأن الطلب والعرض لعام 2017 والذي توقع نمو الطلب على النفط بمعدل 1ر2 مليون برميل يوميا ليصل إلى 95ر3 مليون برميل يوميا في عام 2017 الا ان الجزء الأكبر من هذا النمو سيأتي من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتوقع التقرير أن يأتي الجزء الأكبر من نمو الطلب على النفط من الصين وبمعدل 2ر0 مليون برميل يوميا في عام 2017 مقارنة بالنمو المسجل في عام 2016 تليها الهند حيث يتوقع أن ينمو الطلب على النفط بمعدل 16ر0 مليون برميل يوميا ثم الولايات المتحدة بمعدل 15ر0 مليون برميل يوميا.

وأضاف أن من المتوقع ايضا أن تشهد دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (اليابان وكوريا الجنوبية) انكماشا في الطلب على النفط على أساس سنوي بمقدار 02ر0 مليون برميل يوميا و08ر0 مليون برميل يوميا في عام 2017 على التوالي.

وذكر أن (أوبك) أبقت على توقعاتها لنمو إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2016 عند معدل 2ر1 مليون برميل يوميا ما ادى إلى بلوغ إجمالي الطلب 18ر94 مليون برميل يوميا في حين تمت مراجعة تقديرات المعروض العالمي من النفط بانخفاض مقداره 14ر0 مليون برميل يوميا.

وعزت انكماش المعروض النفطي بصفة أساسية إلى انخفاض مستوى الإنتاج في كندا بسبب حرائق الغابات والولايات المتحدة ودول أوروبا الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي وازنه جزئيا الارتفاع الأكثر من المتوقع في نمو المعروض من المكسيك والمملكة المتحدة والبرازيل والكونغو وروسيا والزبيجان.

وأوضح أن اتجاه أسعار النفط قد يكون متقلبا نظرا لنمو الطلب في الولايات المتحدة والصين وقابلية استمرار الطلب الكبير في أوروبا كما حدث في الربع الثاني من عام 2016 والاستثمار في البنية التحتية للقطاع النفطي والمستوى الحالي للمخزون النفطي في الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول الكبرى المستهلكة للنفط في العالم.

فوزي المكيمي رئيساً لمجلس إدارة «إيفكت»

قالت شركة ايفكت العقارية (EFFECT)، المدرجة ببورصة الكويت، إنه تم إعادة توزيع مناصب أعضاء مجلس الإدارة، بحسب بيان للشركة.

وأشارت الشركة في بيانها الصادر، أمس الأحد، إلى أنه تم تعيين فوزي إبراهيم أحمد المكيمي رئيساً لمجلس الإدارة، ممثلاً عن شركة أولاد عبدالعزيز فيصل الخويني للتجارة العامة والمقاولات.

وأضافت الشركة في البيان، أن صاحب صالح خاجة أصبح نائباً لرئيس مجلس الإدارة، وممثلاً عن شركة دار الصفاة للتجارة العامة، وأن عادل العميري تولى منصب الرئيس التنفيذي.

وأوضحت الشركة في البيان، أن أعضاء مجلس الإدارة للفترة القادمة هم: خالد محمد صالح الفداغي، ومشاري عبدالله عبد الرحيم الملا، إضافة لـ عادل العميري.

وكان آخر تداول لسهم «إيفكت» بجلسة الخميس الماضي، حيث أغلق عند مستوى 41 فلساً.

«المعدات» تتنازل عن قطعة أرض مقابل 18.6 مليون دينار

قالت شركة المعدات القابضة (EQUIPMENT)، المدرجة ببورصة الكويت، إنها قامت بتوقيع عقد تنازل عن قطعة أرض الشويخ الصناعية مقابل مبلغ 18.6 مليون دينار.

وأضافت الشركة في بيان للبورصة، امس الأحد، أن الربح المتوقع من عملية التنازل يقدر بنحو 2.71 مليون دينار.

وحققت الشركة خسائر بالربع الأول من 2016 بقيمة 404.5 الف دينار، مقابل أرباح قدرها 220.5 الف دينار لنفس الفترة من عام 2015.

وكان آخر تداول لسهم «المعدات» في جلسة 5 يونيو الماضي، وأغلق عند سعر 62 فلساً.

تقرير: 123 في المئة ارتفاع باستثمارات الشركات في التكنولوجيا المالية بالمنطقة

أوضح تقرير حديث لشركة الماسة كابيتال، أن قيمة الاستثمارات بقطاع التكنولوجيا المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة ارتفعت بنسبة 123% خلال خمس سنوات.

ووفقا للتقرير فإن قيمة استثمارات تلك الشركات بالقطاع صعدت من 10 مليارات دولار في عام 2010 إلى 22.3 مليار دولار بنهاية عام 2015.

وذكر التقرير أن مشروعات هذا القطاع بالمنطقة تعد مساهما متزايد الأهمية في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا تزال تلك المساهمة تسير بمعدلات أقل من الدول المتقدمة.

وأضاف التقرير أن ذلك القطاع يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي بكل من: مصر، ولبنان، والإمارات، بنسب: 80%، و99%، و60% على التوالي، فيما تبدو المساهمة أقل في كل من: الكويت، وقطر، وعُمان.

وذكر التقرير أن بنوك المنطقة بدأت تخصيص تمويلات نحو قطاع التكنولوجيا المالية «FinTech»، تهدف في المقام الأول إلى الاستحواذ، وإنشاء صناديق الاستثمارات المجازفة، وإقامة شراكات من بعض تلك الشركات العاملة في ذلك القطاع.

والتكنولوجيا المالية هي عبارة عن توفير منتجات مثل الإقراض التجاري، والتمويل الجماعي، ونظم الدفع الممكنة، بحسب التقرير.